A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/45/L.2*
12 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنظيم المشاريع كوسيلة لاجتذاب تدفقات رأسمالية لا تترتب عليها ديون

مذكرة من الامانة العامة

١ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بمقرره ٢٦٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بأن تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار المرفق بهذه الوثيقة والمعنون "تنظيم المشاريع كوسيلة لاجتذاب تدفقات رأسمالية لا تترتب عليها ديون" وتتخذ بشأنه الإجراء المناسب . وفيما يلي نص مشروع القرار المذكور :

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن دور منظمي المشاريع المحليين في التنمية الاقتصادية ، ويحيط علما بتقرير الامين العام بشأن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45/292-E/1990/82) ،

وإذ يعترف بأن كل بلد مسؤول عن سياساته الاقتصادية الإنمائية وأن تعزيز النمو والإنماء يتوقف على توفر سياسات اقتصادية محلية مناسبة وبيئة اقتصادية دولية مساندة ،

---

* أعيد إصدارها لاسباب فنية .

وإذ يسلم بالحاجة الى الحكم الفعال المسؤول لوضع وتنفيذ الاهداف الوطنية لكل بلد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ يدرك أنه بتغير العالم اقتصاديا يتعين على المجتمعات أن تتجاوب مع هذا التغير ،

وإذ يقدر أن التعددية السياسية والاقتصاد السوقي الوجهة يوفران معا مرونة مُثلى في التجاوب مع التغير من أجل إتاحة فرص عادلة ومتساوية لجميع الشعوب وتمكينها من تطوير طاقتها الكامنة بصورة كاملة ،

وإذ يلاحظ أهمية وجدوى المشاريع الحرة في نمو وتنمية البلدان والحاجة الى توفير الحوافز اللازمة والبيئة الصالحة التي في ظلها يزدهر الإقبال على تنظيم المشاريع والمنافسة ،

وإذ يدرك أن ازدياد المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال ، بما في ذلك الاستثمارات الجديدة ، وعودة رؤوس الاموال الهاربة ، تتوقف على المشاريع الحرة التي من أهم عناصرها وجود روح تنظيم المشاريع ،

وإذ يدرك أن رؤوس الاموال التي يدبرها منظمو المشاريع من المستثمرين تزيد من التدفقات الرأسمالية التي لا تترتب عليها ديون في الاقتصادات ،

١ - يشجع تنمية المشاريع التجارية في المجتمعات الساعية الى تنمية أو استرجاع حيويتها الاقتصادية من خلال المشاريع الحرة وفرص السوق ؛

٢ - يوافق على أن تنظيم المشاريع في سياق الاقتصاد السوقي التنافسي والسياسات الحكومية المساندة يجتذب تدفقات لرؤوس الاموال الخاصة لا تترتب عليها ديون داخل البلدان وفيما بينها ويعزز تدويل الاسواق المالية وقيام اقتصاد عالمي أكثر تكاملا ؛

٣ - يحث الدول على تعزيز أطرها القانونية والتنظيمية وزيادة كفاءة أسواق رؤوس الاموال والائتمان فيها لإتاحة أسباب التنمية السليمة للقطاع الخاص وفوائده الايجابية من حيث فرص العمالة والثروة القومية ؛

٤ - يتطلع الى الاجتماع الذي ستعقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي ومجلس محافظي صندوق النقد الدولي بشأن نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية وخاصة المداولات حول موضوع إعطاء أولوية أعلى الى تنمية القطاع الخاص ، بما في ذلك تعبئة رؤوس الاموال الخاصة المحلية والاجنبية ، وجعل هذه الاولوية عنصرا أساسيا في كل العمليات المصرفية بكافة أنواعها ؛

٥ - يطلب من الامين العام أن يدرج في الاعداد المقبلة من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم فضلا عن دور تنظيم المشاريع بوصفه عنصرا رئيسيا في النمو والتنمية ؛

٦ - يطلب من الامين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز دور تنظيم المشاريع في المجتمعات الساعية الى تنمية أو استرجاع حيويتها الاقتصادية من خلال المشاريع الحرة وفرص السوق ، استنادا الى العمل الجاري بالفعل في منظومة الامم المتحدة ، ومع مراعاة ضرورة تفادي الازدواجية في الجهود والتكاليف ، وأن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين .

- - - - -